الفصل التاسع

تأطير الفضاء السياسي –

الاجتماعي العربي

حاكمية الدولة والحكم وحركات الاحتجاج اللامؤسساتية

منذ استقلالها، حُكمت الأقطار العربية بأشكال مختلفة من السياسة والأساليب السياسية. فهناك تنوّع في الفضاءات السياسية، بعضها تهيمن عليه حالات الطوارئ والاستثناء وتعدّدية الفاعلين الذين يتدخلون في المجالات السياسية والمجالات العامة. وقد شهد تشكّل الدولة في هذه المنطقة إنتاج أشكال مختلفة من المواطنة وانعدام الجنسية وحالات اللجوء.

وتقترن حالات الفقر المدقع بدورات من قمع الدولة، وحالات الصراع والتشريد (كما في العراق، وجنوب السودان، ودارفور)، وحالات الاحتلال العسكري (كما في الأراضي الفلسطينية وفي العراق)، وإنتاج فضاءات الاستثناء (باب التبّانة في طرابلس ومخيّمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وإمبابة في القاهرة)، إضافة إلى حركات الاحتجاج والمقاومة العسكرية العالمية والمحلية. ورغم التباينات الواسعة بين تلك الأوضاع، فإنها تُظهر نقاطاً مختلفة على خط بياني يتّسم بالانتقال من حكم القانون إلى "قانون الحكم"، والانتقال من النظام (Regime) الموحَّد إلى ما يدعوه ميشيل كامو وجيل ماساردييه[1]، بـ "الأنظمة الجزئية".

تطرح هذه المقدمة إطاراً لفهم إعادة تشكيل (Reconfiguration) الفضاء السياسي - الاجتماعي في الوطن العربي خلال السنوات الخمس عشرة المنصرمة، وذلك من خلال التفاعل بين

(1) Michel Camau and Gilles Massardier, eds., Démocraties et autoritarismes - Fragmentation et hybridation des régimes (Paris: Karthala, 2009).

الفاعلين في الدول والمجتمعات المدنية وحركات المعارضة القاعدية. وينتج من فعل هؤلاء الفاعلين على التوالي حاكمية الدولة (Governmentality) والحكم (Governance) وحركات الاحتجاج غير المؤسساتية. وهي تناقش مدى توفير الدولة لفرص التوظيف والسلع العامة والاجتماعية، والتوجُّه الثقافي للمجتمع، والأدوار التي تُترك ليقوم بها فاعلو المجتمع المدني الآخرون، إما بصورة إرادية أو قسرية. حصلت إعادة التشكيل المذكورة ضمن سياق من التحول الذي طرأ على سيادة الدولة الوطنية والمواطَنة. وقد اتخذ تحوّل المواطنة أشكالاً عديدة بما في ذلك نشوء المواطَنة المرنة واللامواطنة في الوطن العربي.

أولاً: أشكال جديدة من السيادة والمواطنة

1) السيادة

خلال العقود الثلاثة الأخيرة، كتب العديد من الباحثين حول تآكل، بل انهيار، سيادة الدولة القومية. ولكن، هل تآكلت تلك السيادة فعلاً، أو أنها في طور إعادة التشكيل؟ ثمة عاملان يؤثران على السيادة: **الأول**: من داخل الدولة القومية، و**الثاني**: من خارجها. من خارج الدولة القومية، أدت العولمة ونظام حقوق الإنسان الدولي والقوانين الإنسانية الدولية إلى تقويض أسس سيادة الدولة. على سبيل المثال، لا تستطيع الأنظمة السياسية، عموماً، التذرّع بالسيادة الوطنية كحجة لممارسة القمع الداخلي على نطاق واسع. لكن المجتمع الدولي لم يتمكن من فرض الدمقرطة في المنطقة العربية، أحياناً لأن الدمقرطة تُعتبر مرادفاً لعملية فرض سلطة بوليارشية (Polyarchic) معينة موالية للغرب، وأحياناً أخرى بسبب مقاومة الأنظمة التسلطية. بالتالي، لم

تشهد الأنظمة العربية أية تحولات ديمقراطية جدية[1].

في الماضي، تمكّنت الأنظمة من التكيّف بنجاح مع الضغوط الخارجية، بل إنها دعَّمت حكمها التسلطي[2]، لكن تدخلات الدول المانحة أدت إلى خلق توجّهَيْن: التوجّه **الأول**، كان بالنسبة إلى الأراضي الفلسطينية ولبنان، حيث الحكومة في كلا البلدين واهية من حيث الأساس، إذ أدى تمكين المجتمع المدني وتطوره إلى تقويض أسس الدولة، وإلى إضعافها[3]، بينما كان التوجّه **الثاني** بالنسبة إلى بقية الأقطار العربية، إذ قوَّت الدولُ المانحة المجتمعَ المدني، لكنها لم تتمكن من إضعاف الدولة. أما من داخل الدولة، فإن الجماعات الإثنية في جميع أنحاء العالم تقوم بتقويض أسس سيادة الدولة. ونرى ذلك بوضوح في الجزائر، وفي العراق والصومال والسودان. لكن بعض الفاعلين في الدولة الوكيلة (Proxy-state) يتمتعون بإمكانية حماية سيادة الدولة وتحدّيها في الوقت نفسه. في لبنان والأراضي الفلسطينية، كان كل من حزب الله وحماس (لغاية عام 2006) يتصرّفان كدولة داخل دولة، ويضطلعان بدور الحكومة في تأمين البنى التحتية والخدمات الاجتماعية (مدارس، إغاثة، عيادات ... إلخ).

---

(1) Florian Kohstall, "Reform Pirouettes: Foreign Democracy Promotion and the Politics of Adjustment in Egypt," 2004, http://library.fes.de/pdf-files/id/ipg/03898.pdf.

(2) المصدر نفسه، و Michel Camau and Vincent Geisser, Le Syndrome autoritaire: Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali, académique (Paris: Presses des Sciences Po., 2003).

(3) Sara Ben Néfissa, "Introduction," in: Sara Ben Néfissa [et al.], NGOs and Governance in the Arab World (Cairo: American University in Cairo Press, 2005).

ورغم العاملَيْن المذكورين، وضمن سياق الحركية المكثفة والتغيّرات المتشابكة التي عزّزتها كلٌّ من العولمة والحرب، لم تفقد الدولة في المنطقة العربية السيطرة. بل إنها، كما تقول ساكيا ساسن، أعادت صياغة سيادتها لمواجهة تحديات العولمة، وهي تحديات من نوع حركة الأشخاص والرأسمال، وتنامي عدد المنظّمات المتجاوزة للقوميات. فسماح الدولة القومية بحركة الرأسمال، مثلاً، لا يعني ضمناً أنها أصبحت أكثر ضعفاً، بل إن "وجود سلطة نهائية أو عليا أو أسمى تحكم مجموعة من الأشخاص أو الأشياء أو الأماكن"[1]، يظلّ أمراً مركزياً من أجل فهمنا للعلاقات المتحولة بين الدولة والسوق والمجتمع- وهي علاقات لم تنته، بل جرت إعادة صياغتها من قبل التيارات التي لا تهدأ من العولمة وتشظّي المجال السياسي. وعندما تتوقف الدولة عن كونها المزوّد الرئيس للخدمات والعمل، كما سنرى لاحقاً، لتقوم بذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظّمات الدولية والجمعيات الأهلية المحلية، فإن السيادة لا تغطّي كامل الدولة القومية ولا جميع السكان.

2) المواطَنة المرنة واللامواطنة

أدت إعادة تشكيل السيادة والطريقة التي تفهم بها الدولُ القومية العربية العلاقةَ بين الدولة والأمة، إلى إنتاج مواطَنة مرنة، كما أدت إلى إنتاج أشخاص محرومين من المواطَنة. وتقوم المجتمعات النيوليبرالية التي يسيّرها السوق بإقصاء بعض المجموعات والأماكن عن الحسابات والخيارات النيوليبرالية. وبإمكان هذه المجتمعات الحفاظ على مزايا الرعاية الاجتماعية بالنسبة إلى المواطنين وإقصاء غير

(1) Saskia Sassen, Globalization and its Discontents (New York: New Press, 1999).

المواطنين عن مزايا التنمية الرأسمالية[1].

هذه المرونة تنتج تحت تأثير العولمة. فالعولمة "قد أوجدت حالة من السيادة المتدرّجة، تكون بموجبها الدولة، وحتى رغم احتفاظها بالسيادة على أرضها، راغبة أحياناً في السماح لبعض الكيانات الاعتبارية بوضع شروط لتشكيل وتنظيم بعض المجالات، في حين يُعهَد بالجماعات غير المرغوب فيها إلى الكيانات الدولية لكي تقوم بتنظيمها. وتكون النتيجة إيجاد منظومة من المواطَنة المتنوعة يتمتع فيها السكان، الخاضعون إلى أنظمة مختلفة من القيمة، بأنواع مختلفة من الحقوق ونظم التأديب والرعاية والأمن"[2]. وينبغي أن نضيف إلى هذا التأثير للعولمة رغبةَ الدولة في ممارسة حالة الاستثناء، بهدف إيجاد فئات مختلفة من السكان تتوافق مع التدرجات المختلفة للمواطَنة. وتصبح علاقة المواطَنة قوة إقصائية تندمج فيها الأساليب والصيرورات التي تؤمِّن بها الدولة شرعيتها في نظر الشعوب التي تحكمها. كما تصبح المواطَنة مركز استراتيجيات الشرعنة، بما في ذلك تشكُّل وتحوُّل الهويات والجماعات السياسية، وتوزيع وإعادة توزيع الحقوق والمسؤوليات والموارد، والمفاوضات بشأن التمثيل والمشاركة[3].

---

(1)Aihwa Ong, Neoliberalism as Exception: Mutations in Citizenship and Sovereignty (Durham; London: Duke University Press, 2006).

(2)Aihwa Ong, Flexible Citizenship: The Cultural Logic of Transnationality (Durham; London: Duke University Press, 1999), p. 215.

(3)Myriam Catusse, "Bringing the State Back in? Une perspective régionale des Rôles de l'Etat dans les Transformations sociales," (Unpublished paper, 2008)

وضمن هذا السياق، طرأ تحوّل كبير على المواطَنة العربية، وأصبحت أحياناً مرنة. ويشير تعبير المواطَنة المرنة إلى الأسس المنطقية الثقافية لتراكم الرأسمال والسفر والترحيل التي تدفع الأفراد إلى الاستجابة بصورة مرنة وانتهازية للظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة[1]. لكن الدولة، في هذه الأثناء، تسعى إلى الحفاظ على سيادتها غير المرنة. وهكذا، تتكوّن المواطنة المرنة ضمن ديناميات التأديب والهروب (Escape) التي تعزّز بعضها البعض. ولكن، ما هو نموذج المرونة الخاص بالمواطَنة في الوطن العربي؟

ثمة عاملان يتمتعان بتأثير لا مفر منه على تشكيل المواطنة: **الأول**، هو التشكّل التاريخي للدولة، بما في ذلك الاستعمار والتدخلات الخارجية الحالية، و**الثاني**، هو وجود لاجئين ومهاجرين في المنطقة.

وفي حين اعتاد العديد من الباحثين على التعامل مع الهوية/ المواطَنة ضمن الشروط الدقيقة لمعناها القضائي- القانوني، فإن من الواجب اعتبار المعايير الصارمة للاستعمار والرأسمالية والثقافة استراتيجيات تكبح هذه الهوية وتصوغها وتصنع الذات المرنة. ورغم أن تشكيل الهوية الوطنية بدأ خلال النضال ضد القوى الاستعمارية، فإن تبلور هذه الهوية- الذي حدث ضمن سياق متعدّد الطبقات من المكان والزمان- يُعتبر ظاهرة حديثة نسبياً. ونظراً إلى الغموض النسبي الذي يحيط بعملية التبلور المذكور، فقد أصبحت الدولة في الوطن العربي دولة تصنع المواطنة (Etat nationalisant). بعبارة أخرى، "بعد أن صُنعت سورية ولبنان والأردن .. كان على الدولة أن تصنع السوريين واللبنانيين والأردنيين ..." (Kodmani, 1997: 217).

---

(1)Ong, Ibid., p. 19.

تركت صيرورة استيراد شكل الدولة (Badi, 2000) تأثيراً كبيراً في تشكيل الهوية. ففي حين يسعى بعض قوى المجتمع الدولي لتحقيق مصالحه في عملية تحرير الاقتصاد والدمقرطة، فإنه غالباً ما يميل إلى تجاهل أهمية تكوين الأمة، رغم أنه يرعى حقوق الأقليات كوسيلة لخلق التعدّدية التي تعتبر مقدمة للديمقراطية. ورغم أن المجتمعات الغربية تقبَّلت نشوء هوية جماعية خلال مرحلة تطورها التاريخي، إلى درجة شنّ الحروب دفاعاً عن تلك الهويات القومية، فإنها تمنع العرب من إيجاد "نحن" القومية. بدل ذلك، يجري تشجيع سياسة الهوية (Identity Politics)، التي تفرض على العرب الانتساب إلى طوائفهم الدينية (كما في العراق، مثلاً) أو إلى الأقليات الإثنية (كما في الجزائر، مثلاً).

اتسم موقف الدولة القومية العربية، عموماً، بالرجعية من خلال قمع مرئية (Visibility) الأقليات أو حقوقهم، ومن خلال تبنّي تصور لنموذج بالغ الصرامة للدولة القومية، حيث تُمنح الحقوق فقط لمن يعلنون الولاء الأوحد للدولة، وحيث تتحدّد هوية الدولة بشعب ما أو بدين ما. لقد أثار شعارا "إسرائيل هي دولة يهودية"، و"الأردن أولاً" مشكلة تجلّت في أن قطاعات مهمة من الشعب اكتسبت، عن طريق الهجرة (سواء أكانت قسرية أو اختيارية)، جنسية جديدة وولاء جديداً و"وطناً" جديداً. لقد أصبح الأسلوب الذي تُعرَّف به الدولة يشكّل خلفية إقصائية لتلك القطاعات من الشعب. وفي هذا النموذج، لا توجد أيضاً حقوق للمهاجرين/اللاجئين. وهذا يقودنا إلى العامل الثاني: تأثير الهجرة.

تقع الأقطار العربية في منطقة لا تهدأ فيها الصراعات، وتشهد هذه الأقطار تحركات سكانية لا تتوقف (ولا سيما في السودان

وفلسطين ولبنان والعراق والصومال وليبيا وممالك الخليج). بالتالي، تعتبر هذه الأقطار دولاً مضيفة، ودولاً مستقبلة في الوقت نفسه. وفي حين اعتاد المهاجرون (سواء أكانوا لاجئين أم لا) على تبنّي استراتيجيات مرنة (وأحياناً استراتيجيات للبقاء) في كل من الدول المضيفة لهم ومكان عودتهم، فإن الأقطار العربية لا تسهِّل هذه المرونة. فالبيئات السياسية تتسم بالعدائية إزاء الممارسات العابرة للقوميات التي يقوم بها اللاجئون/المهاجرون، أو أنها على الأقل، لا تسهّل هذه الممارسات. ولكن هناك بعض الاستثناءات: **أولاً**، تقوم دول شمال أفريقيا بتطوير تشريعات تهدف إلى جذب استثمارات وتحويلات المهاجرين، دون أن تطلب منهم واجبات الكاملة للمواطنة هذه الدول. **ثانياً**، يبدو الاستثناء أكثر تاريخية، حيث منحت بعض دول المشرق الجنسية للاجئين الفلسطينيين على أساس فردي، بما فيها لبنان (لفترة من الزمن) وبعض بلدان الخليج. كان الأردن هو الدولة الوحيدة التي منحت الجنسية للفلسطينيين بصفة جماعية. ولكن حتى الاستثناءات المذكورة لها حدود، ففي الأردن، على سبيل المثال، يُمنع منعاً باتاً رفع أي علم وطني في أية مسيرة، عدا العلم الأردني. وهذا يبيّن الأسلوب الذي تم به انصهار بعض الفلسطينيين في المجتمعات المضيفة لهم، في حين ما يزال بعضهم يحتفظ بشعور دفين بازدواج الهوية، وهناك نسبة أقل تحمل إحساساً بالغربة. وتثير الهويات الوطنية التي ترسّخت حديثاً العديد من الأسئلة المعقّدة التي تتناول تشكيل الدولة وقدرة الحكام العرب على تحدّي النمط الكلاسيكي من المواطنة والدول القومية.

طوَّر المفهوم الكلاسيكي للدولة القومية حقوقاً للمواطنين، ولكن ليس حقوقاً للإنسان. وقد أشارت حنة أرندت (Arendt 1985)،

على نحو لافت، منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين إلى أنه لا مكان لحقوق الإنسان خارج الدولة القومية. هناك حقوق للمواطنين، لا حقوق للإنسان. ولكي تتمتع بالحقوق عليك أن تكون مواطناً. فاللاجئ والشخص المحروم من المواطَنة، كما تقول أرندت، لا حق لهما في أن يكون لهما حقوق، بل يعتمد وضعهما الوجودي والمزايا التي يتمتعان بها على أجهزة التأديب التابعة للشرطة ولقوات الأمن. هذا الوضع لا يقتصر على المنطقة العربية، فهناك أعداد متزايدة من اللاجئين يجري استثناؤهم من الحمايات القانونية في الدول الأوروبية، رغم أنهم ما يزالون خاضعين للسلطة البيروقراطية في تلك الدول. ولا يتخلص المهاجرون هناك من هشاشة وضعهم حتى بعد حصولهم على الجنسية. فأي سلوك جنائي أو مشبوه يعرّضهم لخطر سحب الجنسية و/أو الإبعاد.

يبدو الأمر، عموماً، كما لو أن هناك ديناميتين ناشطتين لا متزامنتين: **الأولى** تسرّع وجود فاعلين عابرين للقوميات في الاقطار العربية، و**الثانية** ملتزمة ببراديغم الهوية الأحادية، وبزيادة السيطرة على حدود الدولة القومية. التوتر الناشئ بين الديناميتين المذكورتين جدّ طبيعي. لقد كان القرن العشرين هو قرن نشوء الكيانات المتجاوزة للقوميات وإمكانية المواطنة المتعدّدة، لكنه كان فوق كل شيء، القرن الذي نشأت فيه فكرة التدرجات المتباينة للمواطنة[1]. والصيرورات المذكورة هي صيرورات مزدوجة: فالدولة تكيّف المواطنة حسب فائدة المهاجرين/الرعايا بالنسبة إلى الطبقات الحاكمة، ويطور المهاجرون مفهوماً مرناً للمواطنة يسمح بتراكم الرأسمال والسلطة. قد تكون التدرّجات المتباينة للمواطنة أقل من المواطنة، وهذا يجعلها

(1) Ong, Flexible Citizenship: The Cultural Logic of Transnationality.

مختلفة تماماً عن الهويات المتعددة الثقافات التي يجري تعزيزها في كندا وأستراليا (Kymlicka, 1995:174)، حيث توجد مواطنة عامة مشتركة، ومن ثم حقوق متباينة.

الفرق بين مفهوم ويل كيمليكا (Will Kymlicka) ومفهوم أيوا أونغ (Aihwa Ong) للمواطنة هو أن هذه الأخيرة قد ألغت البعد القانوني للمواطنة ("حزمة من الحقوق- ظرف قانوني") واستبدل به تعريف سوسيولوجي نوعاً ما: المواطنة هي "صيرورة اجتماعية من إنتاج للقيم المتعلقة بالحرية والاستقلالية والأمن"[1]. والواقع أن هذا النوع من المواطَنة الاجتماعية يحمل معنى فقط باعتباره شكلاً من أشكال المقاومة التي يطوّرها الناس في غياب بعض الحقوق الاجتماعية والمدنية. ولذا تعتبر المقاربة المرتكزة إلى الحقوق بالغة الأهمية لحماية المواطنة الاجتماعية.

ضمن هذا السياق ستتم تحوّلات الفضاء السياسي الاجتماعي العربي.

ثانياً: إطار جديد

هناك ثلاثة مستويات لتحليل الفعل السياسي: الحاكمية، والحكم، وحركات الاحتجاج اللامؤسساتية. يشير تعبير "حاكمية الدولة" إلى جميع الآليات والأساليب التي تستخدمها الدولة لممارسة "السيطرة"، أي للتأديب ولممارسة المراقبة على الشعب من أجل "صالحه"،

(1)Aihwa Ong, Buddha Is Hiding: Refugees, Citizenship, the New America, Public Anthropology; 5 (California: University of California Press, 2003), p. xvii.

من خلال المؤسسات والبيروقراطيات والتقنيات والمعارف[1]. ويشير تعبير "الحكم" (Governance) إلى الكيفية التي تتفاعل بها الأساليب السياسية للدولة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وتتشارك معهما في السلطة. أما تعبير "حركات الاحتجاج اللامؤسساتية"، فيشير إلى كيفية مقاومة المجتمع للمستويين المذكورين من خلال بُنى من نوع المساجد والكنائس والمجموعات السياسية المحظورة ووسائل الإعلام.

هذا التحليل لا يرتكز على الافتراض القائل بوجود نوعين من الأنظمة- الاستبدادية والديمقراطية- لأن هذين النمطين الخالصين(Ideal-types) يحولان دون الأخذ بالاعتبار مجالاً من الأنظمة التي تقوم بممارسات ديمقراطية، وأخرى استبدادية على حد سواء. بالتالي، فإن جميع أشكال المعارضة يجب ألا تُقرأ بأنها ازدواجية تنطوي على تناقض (Dichotomous)، بل على توتر. فالدولة الديمقراطية قد تمارس سلوكاً قمعياً ضد فئات معينة من السكان، أو كما يقول أليساندرو بيتي (Alessandro Petti) (الفصل الأول)، إن آليات السيطرة قد تتحول بالتدريج لتصبح "ديمقراطية." فنحن نجد دولة مثل إسرائيل تجمع ما بين الحرية والهيمنة، وتسهيل الوصول والعزل، والتحرر والاحتلال. وقد أوضح جيورجيو أغامبين (Giorgio Agamben) الفكرة بجلاء عندما أشار إلى أن كلا النظامين الفاشي الإيطالي والنازي الألماني مارس الحكم دون إلغاء الدستور في أي من البلدين بموجب براديغم عُرِّف بأنه "دولة البنى المزدوجة" (Dual State)، حيث أضيفت إلى القاعدة الدستورية بنية أخرى لا تتمتع بصفة رسمية

(1)Michel Foucault, "Space, Knowledge and Power," in: Michel Foucault [et al.], Power: Essential Works of Foucault 1954-1984 (New York: Penguin, 1994), pp. 349-364.

قانونية، وذلك بمقتضى وجود حالة الاستثناء[1]. تاريخياً، يمكننا رؤية "دولة البنى المزدوجة" في الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر، وفي الحرب على الإرهاب في العصر الراهن.

بالتالي، فإن ما أرمي إليه هنا هو تحرير التحليل، مؤقتاً، من عبء الخطاب المعياري، والقيام بتحليل يأخذ باعتباره الحاكمية والحكم وحركات الاحتجاج اللامؤسساتية، لا باعتبارها "ثقافة" أو "بنية" (Structure)، بل باعتبارها أساليب حكم محسوبة مرنة يمكن أن تتأثر بالتاريخ والثقافة والعولمة والمجتمع الدولي، من خلال تدخلات المساعدات وحقوق الإنسان والتدخلات الإنسانية. والواقع أن الحكم لم يعد يُعتبر ابتكاراً جاءت به الدول القومية، بل إنه يتأثر إلى حدّ كبير بالقوى الإقليمية والعالمية. ولا تتوقف الدول القومية عن محاولة فصل تقنية السلطة عن مصادرها الأصلية، وإعادة وضعها ضمن سياق جديد مؤلَّف من مجموعات من العلاقات المكوِّنة والمشروطة على نحو متبادل. لكنني أعترف بأن علينا، في نهاية التحليل، أن نصف النظام بتعبير يتصل بالأنماط الخالصة، وإن بأسلوب أكثر تطوراً يرتكز إلى تصنيفات من نوع: نظام ديمقراطي ولكن قمعي، نظام قمعي ينطوي على بعض المفاهيم الديمقراطية، نظام عناية استبدادية (Authoritarian Welfare)، نظام الاستبدادية الجديدة، نظام حكم الأقلية (Oligarchic)، نظام حكم بوليارشي (Polyarchic)، نظام الحزب الواحد، استبدادي، شمولي، وإلى ما هنالك.

---

(1)Giorgio Agamben, State of Exception, translated by Kevin Attell (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2005).

1) مستوى حاكمية الدولة

لدى القيام بكشف العلاقة بين السلطة والسيادة والسيطرة، أميل إلى أن أضع في المقام الأول دراسة بعض آليات القوة المعينة التي يلجأ إليها الحكام، أي البيوبوليتيك وحالات الاستثناء. والواقع أن هناك آليات أخرى للسلطة، كالعنف والحرب والمراقبة عن كثب، لكنها غالباً ما تكون تداعيات لآليات أخرى. وقد أدى الاستخدام الواسع للآليات المذكورة إلى إقصاء جماعات وسكان من مجالَيْ الشرعية والمواطَنة، وهي عملية استدعت تدخلاً متعدّد الوجوه مُعدّاً لطرد وغربلة وتفحُّص وتأديب من اعتُبروا بأنهم يشكّلون "مجموعات ذات مخاطر محتملة (Risk Populations)، وعليه انطلقت مجموعة معقدة من الاستراتيجيات الرامية إلى إدارة تلك المخاطر. وتساعد مراجعةُ النظرية السياسية من منظور البيوبوليتيك وحالات الاستثناء في التغلّب على جزء من التفكير الثنائي (Binary) والتناقضات المكوَّنة سلفاً في الفكر السياسي التي تحجب عن أنظارنا التوترات المتأصلة في أي نظام سياسي معين.

أ. البيوبوليتيك

رغم أن النظرية السياسية الكلاسيكية تعتبر مفاهيم السيادة والعقد والحقوق والواجبات هي ركائز أي فهم ممكن لفكرة الحكم، قام ميشيل فوكو بهزّ هذه الركائز بإدخاله مفهومي "التأديب" و"السيطرة". ناقش ميشيل فوكو المقاربات التقليدية لمسألة السلطة، التي كانت ترتكز حصراً على نماذج قضائية (ما الذي يشرعن السلطة؟) أو نماذج مؤسساتية (ما هي الدولة؟)، أو السلطة القضائية للحاكم تُعنى بممارسة السلطة على الفرد وعلى جسده

(أساليب الحكم). وشدّد فوكو على التحول من "دولة الأرض" (Territorial State) إلى "دولة سكانها" (State of its Population) وما نتج من ذلك من تنامي أهمية صحة الأمة وحياتها البيولوجية، باعتبارهما من مشاغل السلطة السيادية[1]. لكننا لا نستطيع، اعتماداً على تحليل فوكو، فهم أساليب السياسة العربية بالعودة فقط إلى النظام القانوني في الأقطار العربية الذي يُبرز نوعاً من النظام السياسي، بل ينبغي فحص ممارسات جهاز الحكم، وكيف تستغل البيروقراطية أدوات الحاكمية لتقسيم السكان إلى فئات بهدف إدارتهم.

تُعنى البيوبوليتيك بالسكان باعتبارهم مشكلة سياسية وعلمية (إحصاءات، علم الأوبئة ... إلخ)، كمسألة بيولوجية تخصّ ممارسة الحكم. لكن البيو- سلطة (Bio-power) لا تعمل في الفرد بشكل استدلالي (A Posteriori)، كموضوع تأديب في مختلف أشكال إعادة التأهيل والمأسسة، بل هي تؤثر في السكان بطريقة وقائية. ولأنه ينبغي منع الاحتجاج/الأعمال الإجرامية، يتعيَّن مراقبة السكان عن كثب، وقد يعاقَب بعضهم لأسباب وقائية. إن حالة السلطة التنفيذية، أو ضبط الأمن أو المراقبة أو التسجيل هي التي تشكل التجاوز الذي هو واقع القاعدة. وهكذا يتحول بعض السكان والفئات في الوطن العربي إلى مادة موضوعية (Objective Matter) تنبغي إدارتها، وليس إلى ذوات محتملة لفعل تاريخي أو اجتماعي. لكن ذلك لا يعني أن تلك الذوات لا تستطيع الانطلاق ومقاومة هذه السيادة، بل يعني أن الحاكم يسعى إلى اختزال المسارات الذاتية للأفراد إلى مجرد أجساد.

---

(1) Foucault, "Space, Knowledge and Power".

واستناداً إلى تحليل فوكو، تسعى السلطة السيادية عادة إلى التمييز بين من سيتمّ قبولهم في "الحياة السياسية" وأولئك الذين سيتم إقصاؤهم كأصحاب "الحياة العارية" (Bare Life) الصامتين (سكان أحياء البؤس، اللاجئين، المحرومين من الجنسية). إنها عملية تصنيف الناس والأجساد من أجل إدارتهم ومراقبتهم والسيطرة عليهم. يجري اختزال بعضهم إلى وضع "الحياة العارية" الذي يعني مجرد الوجود النباتي (Vegetative) للجسد، بمعزل عن الخاصيات المحدِّدة والصفات الاجتماعية والسياسية والتاريخية التي تشكّل الذاتية الشخصية[1]. لكن أصحاب "الحياة العارية" يقاومون من خلال آلية مختلفة للسلطة، كما سنرى لاحقاً.

ب. حالة الاستثناء

أصبحت حالة الاستثناء هي القاعدة، عتبة بين الديمقراطية والاستبداد. وهي لا تكتفي بالظهور على نحو متزايد كأسلوب للحكم، وليس كإجراء استثنائي، بل إنها تسمح لطبيعتها، كبراديغم مكوِّن للنظام القضائي، بالظهور إلى النور. يُظهرجورجيو أغامبين (Agamben)، لدى تطويره لمفهومَيْ "البيو- سلطة" و"الحياة العارية"، كيف تحمل السيادة معها "سلطة على الحياة" عن طريق حكم الاستثناء، كونها سلطة فوق القانون باعتباره القوة المكوِّنة لها، إضافة إلى كونها أيضاً حامية لتطبيقه. والحاكم، كما وصفه الفيلسوف كارل شميت (Carl Schmitt)، هو الذي يستطيع إعلان حالة

(1)Giorgio Agamben, Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life, translated by Daniel Heller-Roazen, Meridian (Stanford, CA: Stanford University Press, 1998).

الاستثناء. وهو لا يتميز بالنظام الذي يؤسسه من خلال الدستور، بل بتعليقه لهذا النظام: "ليس الاستثناء هو الذي يُطرَح من القاعدة، بل إن القاعدة هي التي تخلق الاستثناء بتعليق نفسها، وتلك هي الطريقة الوحيدة التي تؤسس بها نفسها باعتبارها قاعدة، من خلال الإبقاء على علاقة بينهما بشكل ثابت". (...) الحالة التي كوَّنها الاستثناء لا يمكن تعريفها بالحالة الواقعية (Factual Situation)، ولا بحالة الحقوق (Situation of Right)، بل هي تؤسِّس بين الحالتين عتبة متناقضة (Paradoxical Threshold) من اللامبالاة"[1]. وهكذا تصبح وظيفة القانون المراوحة بين الإقصاء والضمّ، لأن السلطة لا تعمل فقط حسب منطق أحادي الإقصاء. فما هو داخل أية فئة أو خارجها لا يقصي أحدهما الآخر، بل يتداخلان بشكل ملتبس ومبهم.

المشكلة هنا هي تحديد معنى العتبة بالضبط، أو منطقة اللا- تمايز (Indistinctive) واللامبالاة[2]. وتصبح هذه العملية ممكنة عندما لا تقتصر ممارسةُ سلطة الحكم (كواقع، ولكن كاحتمال أيضاً) على خلق مناطق من اللا- تمايز بين داخل وخارج (الوطن أو البلدة أو المنزل)، بل تتغلغل أيضاً في الحقل الاجتماعي/السياسي بكامله لتحوِّله إلى فضاء بيو- سياسي في غير موضعه، حيث تدخل التصنيفات السياسية الحديثة (مثلاً، إسلامي/قومي، يمين/يسار، خاص/عام، مستبد/ديمقراطي) في حيّز الذوبان (Dissolution) ما بعد السياسي[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص 26.

(2) المصدر نفسه، ص 23.

(3) المصدر نفسه، ص 4.

وإذا كانت حالة الاستثناء هي الاعتباط، المؤسس بالقانون والأمر (Order)، ما هي إذاً أشكال (Repertoires) حالة الاستثناء المنتشرة كآليات سلطة في المنطقة العربية؟ هناك أربعة أشكال:

1. **لشكل الأول**، وهو الأكثر وضوحاً وشيوعاً، هو حالة الطوارئ. ففي دول مثل سورية (انظر: سيد في هذا الكتاب) والأردن وتونس ومصر، كان قانون الطوارئ، ولفترة طويلة، بمثابة العقبة والعائق في وجه الدول المذكورة. فمن خلال قانون الطوارئ يُعامَل الناس بطرق مختلفة حسب درجة ولائهم للنخبة الحاكمة.

2. **لشكل الثاني** من حالة الاستثناء يتمثل في ألا يعلِّق الحاكم فقط اللوائح والقوانين، بل أن يقوم باستمرار بإيجاد تصنيفات جديدة، بحيث تُعفى الحكومة من بعض الالتزامات والواجبات و/أو تُسقِط بعض الحقوق عن الفئات غير المرغوب فيها. وترتكز رؤية شميت للسيادة على الممارسة الاستراتيجية والظرفية (Situational) للسلطة، بحيث تستجيب للأزمات والتحديات من خلال استحضار استثناءات المعيارية السياسية، فالقانون بكامله قانون ظرفي[1]. ففي مصر والأردن، غالباً ما يعدَّل قانون الانتخابات بعد كل انتخابات، وذلك لقطع الطريق أمام وصول قوى سياسية واجتماعية معينة إلى السلطة، وتمكين قوى أخرى من الوصول.

3. **لشكل الثالث** من حالة الاستثناء يحدث عندما يصدر قانون ينطوي على قاعدة لتعليقه دون تحديد السياق. إن تعليق القاعدة لا يعني إلغاءها، فمنطقة الالتباس التي يؤسس لها ليست منفصلة عن النظام القضائي (على الأقل، هذا هو الادِّعاء).

---

(1)Ong, Neoliberalism as Exception: Mutations in Citizenship and Sovereignty, p. 23.

4. **لشكل الرابع** والأخير من حالة الاستثناء هو عندما يُحكم المجتمع بواسطة الإدارة أكثر مما يُحكم بواسطة اللوائح والقوانين. وسوف نتناول هذه الفكرة لدى مناقشة مستوى الحاكمية.

2) مستوى الحكم

في حين تؤكد البيوبوليتيك وحالة الاستثناء على القوة الكلية (Omnipresence) لجهاز المراقبة والتحكّم الخاص بالدولة، نجد أن مجال السياسي ينطوي على آليات أخرى للسلطة. يشير ديساي وآخرون[1]، إلى أن الدكتاتوريات لا تستمر في البقاء من خلال القمع وحده. بل إن الحكم الدكتاتوري غالباً ما يُعرَّف بأنه "صفقة سلطوية" (Authoritarian Bargain)[2] يتخلّى المواطنون بموجبها عن حقوقهم السياسية لقاء الحصول على الأمان الاقتصادي. لكن المواطنين لا يتخلّون عن جميع حقوقهم السياسية، وغالباً ما يضطر النظام إلى الرضوخ في وجه بعض الضغوط الداخلية والخارجية. ويُعتبر كتاب كامو وماساردييه[3]، على جانب كبير من الأهمية لفهم ما يُطلقان عليه "تشظّي السلطة" (Fragmentation of Power) وفهم حدود تأثير مبدأ الانتخابات (التي يتحكّم بها الممثلون المنتخَبون) من حيث إمكانية

---

(1)Raj M. Desai, Anders Olofsgård and Tarik M. Yousef, The Logic of Authoritarian Bargains: A Test of a Structural Model, Brookings Global Economy and Development; 3 (Washington, DC: The Brookings Institution, 2007).

(2)يعرِّف المؤلفان الصفقة بأنها لعبة بسيطة متكررة بين مواطن وحاكم مستبد يواجه خطر العصيان المسلح، حيث يتم تحديد المزايا الاقتصادية والحقوق السياسية بشكل متزامن مع تكاليف الفرصة التي يواجهها النظام لدى تأمينه تلك السلع.

(3)Camau and Massardier, eds., Démocraties et autoritarismes - Fragmentation et hybridation des régimes.

الوصول إلى الحكم وأشكال عملية صنع القرار الجماعية. هذا، وينطوي الحكم على سلسلة من التسويات المحلية- "الأنظمة الجزئية" للتنظيم- التي تصنع المنافسة وحق التصويت جنباً إلى جنب مع عملية اتخاذ القرار النخبوية. والديمقراطية ليست نظاماً واحداً، بل هي مجموعة من الأنظمة الجزئية تشمل مواقع متشظّية من التفاوض وحلّ الصراع بين المجموعات المعنيّة. واعتباراً من مطلع تسعينيات القرن العشرين، لم تعد البلدان العربية، التي تتبع سياسات التكييف الهيكلي، التي نصح بها أو فرضها صندوق النقد الدولي، تتمتع بحق احتكار تأمين السلع الاجتماعية، واستطراداً احتكار استخدام العنف الشرعي.

ويشير كل من كامو وماسارديه[1]، إلى الأنماط المتغيّرة لإنتاج وتوزيع السلع العامة (Public Goods) (أي، السياسات (Policies))، وإلى تنويع الفاعلين ومواقع صنع السياسات العامة، وإلى تبنّي لامركزية الفعل العام وأقلمته (Regionalization)، بحيث تتراوح ما بين القرارات المتَّخذة على المستوى الدولي، وصولاً إلى المستوى "المكرو- المحلي" (Micro-territory). وفي عصر العولمة هذا، تتساوق عملية إضفاء الطابع الشمولي على نهج الديمقراطية التمثيلية مع توجّه عام ينحو باتجاه تشظية مناطق المنافسة والشرعنة. وبالنسبة إلى المؤلفَيْن المذكورَيْن، فإن الديمقراطية التشاركية، ومشاركة المجتمع، وتعبئة حركات اجتماعية جديدة، وتحويل الرأسمال الثقافي للخبير (المؤهلات والمعارف العلمية) إلى رؤوس أموال اجتماعية ورمزية (سلطة)، كل هذا من شأنه إعادة تشكيل الفضاءات السياسية للتقليل من أهمية انتخاب القادة السياسيين.

---

(1) المصدر نفسه، ص 8.

ثمة نمطان من تحوّل الأفعال السياسية: **الأول**، تحوّل الأساليب السياسية (Politics)، أي أن التنافس على ممارسة السلطة أو التأثير فيها أدى إلى تطور في الأفعال السياسية اتسم بنزع المركزية وبتعدد المراكز؛ التحول **الثاني** هو تحول السياسات (Policies) (أساليب إنتاج السلع العامة)، أي تنوّع الفاعلين، والخبراء، والجمهور، والفضاءات السياسية (الشبكات، والتحالفات).

جميع التحولات المذكورة مترابطة. أحياناً، قد تكون الدولة هي الفاعل البارز، وخاصة عندما تكون دولة ريعية أو ذات حكم وراثي (ملكيات الخليج، مثلاً)، وبالتالي فهي دولة خدمات اجتماعية من حيث الأساس. أحياناً أخرى، وعندما يكون الاقتصاد متموضع (Embedded) ضمن البنية الاجتماعية[1]، وميداناً للتنظيم السياسي، تؤدي النخب الاقتصادية دوراً رئيساً في السياسات وفي الأساليب السياسية (ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب المصري هم رجال أعمال). وهنا تصبح المسؤولية الاجتماعية للشركات كلمة مفتاحية في خطاب البنك الدولي والحكومة، ويتدخل رجال الأعمال في مجالات البيئة وحقوق الإنسان، لكنهم أيضاً يقدّمون الدعم المالي للمجموعات السياسية، ولمجموعات المقاومة وحركات الاحتجاج. وتخلق الأنظمة الوراثية الجديدة (Neo-patrimonial) شبكات زبائنية (Clientelistic) للإبقاء على علاقة وثيقة بين هؤلاء الأشخاص وحكومتهم المنتخبة وطاقمهم البيروقراطي[2]. ولا يمكن لأحد أن

(1)Marc Granovetter, "Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness," American Journal of Sociology, vol. 91, no. 3 (November 1985), pp. 481-510.

(2) Joseph Bahout, Les Entrepreneurs syriens: Economie, affaires et politique, mémoire du DEA en Sciences politiques (Paris:

يدرك مدى تفاعل المجتمع ونظام الحكم (Polity) والسوق، لكن الأزمة الاقتصادية المالية الحالية تُظهر هذه العلاقة بشكل خاص. التحوّلان المذكوران يضيعان معالم الحدّ الفاصل بين الأنظمة التسلطية والأنظمة الديمقراطية.

أصبح دور المنظمات الدولية، اعتباراً من مرحلة ما بعد توافق واشنطن[1]، (Post-Washington Consensus) في مطلع تسعينيات القرن العشرين، هو التأثير في الأساليب السياسية عن طريق تنويع الفضاءات السياسية. وقد اعترف البنك الدولي بأن التنسيق بين الحكومة والمجتمع والسوق هو أمر ضروري لتمكين عملية التقديم الشامل للسلع العامة[2]. هذا، ويتوجه التمويل غالباً إلى المنظّمات الأهلية التي تبدو وكأنها تكسب مواقع لها على حساب الأحزاب السياسية

Institut d'Etudes Politique, 1992), et John Waterbury, "Twilight of the State Bourgeoisie?," International Journal of Middle East Studies, vol. 23, no. 1 (February 1991), pp. 1-17.

(1)تختلف مبادئ ما بعد توافق واشنطن اختلافاً جذرياً عن مبادئ توافق واشنطن. ففي حين جعلت هذه الأخيرة النمو الاقتصادي الهدف الرئيس للتنمية، ابتعدت مبادئ التوافق الجديدة عن المقاربة النيوليبرالية الكلاسيكية التي تشجع السوق، ووضعت التنمية الديمقراطية المستدامة في موقع المركز من أجندتها. تعترف مبادئ ما بعد توافق واشنطن بالنقائص التي يعانيها السوق، وهي تساند شبكات الأمان الاجتماعي والرأسمال الاجتماعي وانشاء المؤسسات لموازنة تأثيرات النقائص المذكورة. لكن العديد من تلك المراجعات تظلّ أسيرة مجال براديغم ليبرالية التحرير الاقتصادي (Liberalization)، وذلك بالقدر الذي تمثل فيه المراجعات المذكورة أساليب مختلفة لتقديم نموذج يتكون من دور محدود للدولة ومن توسيع الأسواق، كآلية لتوزيع السلع ولتخصيصها.

(2)Joseph E. Stiglitz, More Instruments and Broader Goals: Moving toward the Post-Washington Consensus, WIDER Annual Lectures; 2 (Helsinki: World Institute for Development Economics Research, 1998).

والاتحادات المهنية والحركات الاجتماعية القاعدية. ولكن، هل يستتبع أوتوماتيكياً أهلنة (NGO-ization) المجتمع اللاتسييس أو إضعاف التعبئة الشعبية (Demobilization)؟ ليس بالضرورة. فبعض الجمعيات الأهلية تتوجّه بصورة بناءة إلى التعامل مع الانتشار غير المسبوق للفاعلية وللتنظيم في أوساط النساء والشباب والناشطين في مجال حقوق الإنسان، والمدافعين عن البيئة والحركات الإثنية والطائفية. فهذه الفاعليات تشغل موقع القلب في الأساليب السياسية، وفي عمليات صنع السياسة. ولكن، وكما يبيّن آلان تورين[1]، لم يعد الصراع يُدار يشكل رئيس من خلال صراع الطبقات فقط، حيث يقف الخصمان بوضوح، كلٌّ في طرف، بل صار يُدار أيضاً عبر منظّمات المجتمع المدني، حتى عندما تكون هذه المنظمات كيانات ذات منحى ينزع إلى ميدان الأعمال (Business-oriented)، وغير ملتزمة، وغير ممثلة. وبما أن المنظمات المذكورة تتبنّى صوت الإصلاح لا صوت التدمير، فإنها تصبح محاوراً فاعلاً مع الحكومة ومع المؤسسات المتعددة الأطراف. المجتمع المدني إذاً ليس مناقضاً، بحكم التعريف، للدولة، بل هو متعاون معها، كما أشار أنطونيو غرامشي[2].

دخلت الدول النامية في شكل حكم متعدد المستويات أدى إلى تشكيل نخبة جديدة. ونشأ نوعان من النخب: **النوع الأول** هو الخبير المحلي المدعوم بمعارف مشرعنة (تخصص، درجة دكتوراه ... إلخ)، الذي يشارك بفاعلية في صنع القرار من خلال اللجان، وباعتباره من

(1)Alain Touraine, Le Retour de l'acteur, mouvements (Paris: Fayard, 1984).

(2)Joseph A. Buttigieg, Gramsci on Civil Society (Durham: Duke University Press, 1995).

الطبقة التكنو- بيروقراطية (Techno-bureaucratic). **النوع الثاني** هو ما أدعوه بـ "الخبير المعولم"[1]، وهو الخبير الذي تمكّن من الوصول إلى المجال الدولي (مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بالقطاعات المختلفة، والشبكات الدولية، وإلى ما هنالك)، والذي يتدخل في الحكم من خلال المنظمات الأهلية والدولية. وتتم الاستفادة من النوعين المذكورين من الخبراء في الحملات الدعائية التي تطلقها الجمعيات الأهلية، التي تميل إلى تخصيص جهد لا بأس به لأسلوب الإقناع الفكري. فهم الوسطاء والمترجمون، حيث يفاوضون من خلال خطابات محلية ووطنية وعالمية[2].

وفي حين ينفّذ الخبير السياسات والأساليب التقنية (Techopolitics)[3]، فإنه بذلك يؤمن شرعية جديدة وينافس ممثلي الشعب المنتخَبين. ولكن ما هي مضامين هذه المنافسة؟ إذا كان القادة المنتخَبين قد وصلوا إلى السلطة نتيجة انتخابات "مدبَّرة" في بعض البلدان العربية، فإن هذه الشرعية الجديدة يمكن أن تكون خطوة باتجاه عملية "الدمقرطة"، لأنها تسمح للمجموعة الموجودة في السلطة أن تتسع، وأن تحول دون حكم الأقلية (Oligarchy) أو البوليارشية (Polyarchy). ولكن ذلك ينطوي على خطر تسيير السياسة والأساليب السياسية من قِبَل توجّهات الهندسة الاجتماعية والتقنيين، كما يظهر

(1)Ben Néfissa, "Introduction".
(2)Sally Engle Merry, Human Rights and Gender Violence: Translating International Law into Local Justice, Chicago Series in Law and Society (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2006), p. 39.
(3)Timothy Mitchell, Rule of Experts, Professor of Politics at New York University, is the Author of Colonising Egypt (Berkeley, CA: California University Press, 1991).

من دراستي التي تعود إلى التسعينيات التي تناولت فيها المهندسين في سورية ومصر (Hanafi 1997). لكن هذا التوجّه ليس بالتوجّه الوحيد.

في الدولة التنموية، في فترة ما قبل التسعينيات- سواء أكانت الدولة اشتراكية أو دولة البرجوازية (Waterbury, 1991) أو دولة الرأسمالية – كان المهندسون يُعتبرون الخبراء الرئيسيين[1]. أما اليوم، فقد أصبح الأشخاص من ذوي الاختصاصات المختلفة (المهندسون دائماً، فضلاً أيضاً على الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والمحامين والأطباء، وإلى ما هنالك) هم الخبراء الرئيسيون. لكن أهمية هؤلاء بالمقارنة بأهمية الأشخاص المنتخَبين تعتبر إشكالية. فزيادة المعارف التخصصية لا تؤدي دائماً إلى وضع تحليل سياسي أفضل. فقد يضيّع عمق وتقنية التحليل بعض الأحيان امكانيات رؤية الصورة بسياقها العام التاريجي والشامل. وحده الإشراف الدقيق لممثليين المنتخَبين من شأنه منع تجاوزات حكم التكنوقراط (Technocracy). وغالباً ما يكمن الخطر في وجود توزيع للأدوار بهدف التلاعب بالعامة، كما يكشف المثال التالي.

خلال نقاش دار في ورشة مخصّصة لتداعيات الحروب على لبنان شارك فيها مسؤولون حكوميون ورؤساء جمعيات أهلية ومحامون، قدم أحد خبراء القانون الإنساني الدولي مراجعة عامة لتقرير سرّي كان قد طلب المجلس النيابي إعداده بخصوص حرب عام 2006 على لبنان، وما إذا كان يتوجب على الحكومة اللبنانية مقاضاة إسرائيل بسبب الدمار الذي أحدثته في البنى التحتية، وفي المباني السكنية في لبنان. تكمن الغرابة هنا في طروحات الخبير المذكور التي كانت معارضة للفكرة،

(1)Elizabeth Longuenesse, Professions et sociétés au Proche-Orient: Déclin des élites, crises des classes moyennes (Rennes: Press Université de Rennes, 2007).

لأنها تستوجب اعترافاً بإسرائيل من حيث الواقع. وعندما انتقد بعض الحاضرين موقفه، كرّر قائلاً: "أنا خبير محايد، أتحدث باسم القانون". ولم يفته أن يذكّرنا بالشرعية التي كان يمثّلها، القائمة على أساس الحيادية والقانون والعلم. وحين طالب بعضُهم بالاطلاع على التقرير، تفادى الأمر بقوله: "عليكم باعتباركم مواطنين طلب التقرير من ممثليكم في المجلس النيابي". شرح أحد الحاضرين السبب الحقيقي السياسي لغياب القضية- وهو أن حزب الله لا يريدها، لأنها يمكن أن ترتدّ على زعمائه الذين قد يُستدعَوْن للمثول أمام المحكمة، إضافة إلى أن الحكومة اللبنانية لا ترغب في إزعاج الولايات المتحدة.

باختصار، لا يوجد دليل على أن ازدهار مؤسسات وفاعلي المجتمع المدني بإمكانه أن يؤدي إلى دمقرطة المجتمع[1]، كما لا يوجد دليل على أن التحرر الاقتصادي (Liberalism) بإمكانه أن يؤدي إلى التحرر السياسي[2]. إن نشوء هؤلاء الوسطاء الجدد ينوِّع فاعلي الحكم، لكنه لا يؤدي بالضرورة إلى تقويض أسس هيمنة فاعلي حاكمية الدولة. من هنا يأتي تحدّي الوضع القائم من فاعلين أقل رسمية بكثير كما سنرى في ما يلي.

3) حركات الاحتجاج اللامؤسساتية

يشهد الوطن العربي مؤخراً حركات احتجاج عديدة تسبّبها التعبئة السياسية غير المنظمة في الشارع: تعبئة الجماهير في لبنان عقب

(1)Elizabeth Picard, La Politique dans le Monde Arabe, U collection (Paris: Armand Colin, 2006).

(2)Eberhard Kienle, A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt, Library of Modern Middle East Studies (London: I.B. Tauris, 2001), and Myriam Catusse, "Ordonner, classer, perser la societé: Les Pays arabes au prisme de l'économie politique," dans: Picard, Ibid., pp. 215-238.

اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري؛ حركة "كفاية" في مصر التي تطالب بإجراء تعديلات على قانون الانتخاب، وتسعى إلى إزاحة الرئيس حسني مبارك عن السلطة؛ التعبيرات العلنية للمعارضة في سورية (إعلان دمشق)؛ المسيرات السلمية للتعبير عن التضامن مع الفلسطينيين والعراقيين؛ الاعتصامات العديدة في لبنان ومصر والجزائر؛ إضافة إلى الأشكال المختلفة من حركات العصيان المدني أو حركات الاحتجاج، مثل القاعدة والمجموعات الإسلامية في العراق. وفي جميع الحركات المذكورة، كان طلاب الجامعات هم الفاعلون الأساسيون[1].

يعمل الفاعلون في حركات الاحتجاج هذه خارج نطاق المؤسسات الرسمية، وخارج ما كان يُطلَق عليه غالباً المجتمع المدني (انظر ابراهيم علي ومحسن بوعزيزي في هذا الكتاب)، وفي حين تهمّش سياسةُ المجتمع المدني سياسةَ المحرومين، تقدم حركات الاحتجاج ما أطلق عليه بارتا تشاتري اسم "المجتمع السياسي"[2]، كإطار لفهم السياسة الشعبية للمجموعات المهمّشة. وهو بذلك يستند بقوة إلى التقليد الفلسفي لفوكو في دراسات الحاكمية للقول إن هناك فجوة "بين المتخيَّل السياسي العالي المقام للسيادة الشعبية، والواقع الإداري الفعلي واليومي للحاكمية". والحركات المذكورة قد تكون ظاهرة أحياناً، وسرية أحياناً أخرى، وهي تأخذ شكل المقاومة الصامتة أو شكل المقاومة اليومية، وتتجنّب السلطة، وتتفادى ممارسات القوة. كما أنها مدفوعة بإرادة زعماء ووعاظ طائفيين وعشائريين ومحليين ودينيين، أكثر مما هي مدفوعة

(1)Picard, Ibid., p. 202.
(2)Partha Chatterjee, The Politics of the Governed: Reflections on Popular Politics in Most of the World, Hastings Schoff Lectures (Columbia: Columbia University Press, 2006).

بإرادة خبراء أو أفراد النخبة المعولمة. ويعمل الزعماء المذكورون بمساعدة الخبراء، لكنهم يسيطرون على فضاء حركة الاحتجاج. ومن المهم أن نذكر هنا أن الشبكات العشائرية تستفيد أيضاً من شرعية الخبير. ففي الأردن، تحرص العشائر على انتخاب مرشح متعلم قبل تسميته مرشحاً رسمياً للعشيرة، والتي تستحوذ على فضاءات الاحتجاج ليستا فقط المجموعة والعشيرة، ولكن أيضا الأفراد. فكما يوضح سيد في هذا الكتاب، فإنه أمام استباحة الاستثناء للحيّز العام، وانعدام إمكانات التداول العام والهادئ في رهانات وتحديات الشؤون العامة، لا يجد الفرد أمامه إلا ازدراء كل ما يجلبه الاستثناء، والنفور من القوالب التي تفرضها مؤسساته الرسمية، والاكتفاء بالعيش كمواطن مخالف، مع الانكفاء على فضاءات اجتماعية خاصة وبديلة من شأنها أن تعيد بعض المعنى لوجوده.

كما تفتح وسائل الإعلام الحديثة مسارات للمحتجّين. فشبكة الإنترنت والمدوّنات (أباظة في هذا الكتاب) والقنوات الفضائية التي لا تخضع للدولة التي يتكاثر عددها باطراد، تساعد الفاعلين خارج المؤسسات على تحدّي سلطة الدولة وسيطرتها وتقنيات مراقبتها. وسواء أكانت المجموعات الإيرانية المقرّبة من الإصلاحيين غير شرعية أم لم تكن، فإنها اتجهت إلى شبكة الإنترنت لتنظيم الاحتجاجات، وللتعبير عن عدم رضاها بشأن نتائج انتخابات 2009[1]، تلجأ تلك المجموعات إلى استخدام مواقع التشبيك الاجتماعي، مثل Facebook وTwitter ، موقع المدوّنات الصغيرة (إضافة إلى You Tube and Flicker) لضمان استمرارية نقل الأخبار المتعلقة بما يحدث داخل إيران إلى العالم، وتلّقي

(1) هم المؤيدون لمير موسوي، خصم الرئيس أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية، الذي ادّعى أنه هزم الرئيس بنسبة 63.4 من الأصوات.

الأخبار. وقد أصبحت وسائل الإعلام هذه تقنية بالغة الأهمية في مواجهة الهيمنة الإعلامية الرسمية. ويصف العديدُ من الباحثين أولئك الفاعلين خارج المؤسسات بأنهم عناصر معارضة للحداثة ومقاوِمة للعقلنة والعولمة. لم يتمكن هؤلاء من تحليل دينامية الحركات الإسلامية، فقد كانوا يركّزون على الإسلام باعتباره العامل المحدِّد الوحيد بالنسبة إليهم، وبالتالي فقد وقعوا في شرك النماذج النمطية الشائعة لدى دراستهم للإسلامية السياسية. لكنهم في الواقع غالباً ما يكونون في قلب العولمة، ويحملون مشروعاً لتحديث المجتمع، قد يتحالف أحياناً مع الدولة ومع المجتمع المدني، وقد يختلف أحياناً أخرى مع بعض سياساتها. الحدود الفاصلة بين هذه الأشكال الثلاثة من الفعل السياسي يمكن أن تتداخل بسهولة لتصبح مبهمة، أما تدخل الدولة والمجتمع الدولي للضغط على المستوى الثالث وحظره، فهو يتكرّر كثيراً ويختلف من دولة إلى أخرى.

ثالثاً: التقاطعات

لا تعترف النظرية السياسية النقدية، على نحو كاف، بالتقاطعات بين المستويات الثلاثة للسياسي: الحاكمية، والحكم، وحركات الاحتجاج اللامؤسساتية. وتكمن أهمية المستويين الأخيرين في مقاومتهما للبيوبوليتيك الخاص بالدولة، ولحالة الاستثناء الخاصة بالسيادة. وأنا لا أحاول، في عرضي للمستويات الثلاثة من السياسة، تبيان مزايا إحداث إصلاح نيو- ليبرالي تدريجي، أو محاولة للتخفيف من وطأة الفقر، من شأنهما دعم وشرعنة النظام السائد بهدف التنمية، بل أحاول تسليط الضوء على المبادرات الصغيرة/المحلية/القطاعية التي تتوجه نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأكرر هنا، على المرء ألا يقنع بمجرد منظومة الإغاثة والمساعدات، بل بمنظومة حماية اجتماعية.

النظام الذي يسيِّر الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والأفعال السياسية والاجتماعية لا يخلق لدى الباحثين دافعاً موضوعياً يتوجّه إلى دراسة جميع الأنماط واعتبارها على القدر نفسه من الأهمية، بل يوحي لهم بأهمية مراقبة جميع المستويات بانتباه لملاحظة كيف يمكن لفاعل ما أن يبرز ضمن إطار زماني- مكاني معيّن. وبالإمكان إحداث الفعل السياسي بطرق متمِّمة لبعضها عند مستويين أو ثلاثة مستويات، لكن هذا الفعل غالباً ما يتضمن فاعلاً واحداً من مستوى واحد يتحدّى فاعلين من مستويات أخرى. كما يمكن للإطارين اللذين اقترحتهما في هذه الدراسة أن يشجعانا على تجاوز مفهومي أزمة النظام والتحول الديمقراطي والاتجاه نحو القيام بدراسات معمّقة للفاعلين في الصراع، ضمن إطار زماني- مكاني محدد.

لقد أحدث تدخل المجتمع المدني، بما في ذلك المنظّمات الشعبية، وتعبئة الطلاب، والزعماء الدينيين، تغييرات قطاعية صغيرة كمية (Quantitative) (قضية واحدة من مشاكل التنمية بدل مشروع تحديثي متكامل). ومن شأن هذه التغييرات أن تتحول عاجلاً أم آجلاً إلى تغيير اجتماعي نوعي (Qualitative). وقد عجز بعض الباحثين الغربيين عن إدراك أهمية الفاعلين اللامؤسساتيين، إما بسبب لامرئيتهم (Invisibility) (فهم موجودون غالباً في الأطراف خارج العواصم والمدن الكبرى)، أو لكون الحركات محصورة ضمن إطار المفردات الإسلامية، وبالتالي فقد وُصمت بـ "الحركات الكريهة"[1]، إلى درجة اعتبارها خارج نطاق المشروع الاجتماعي.

---

(1)Sidney Tarrow, Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics, Cambridge Studies in Comparative Politics, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998).

تجري حالياً تحوّلات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية هائلة في الوطن العربي، وهي تختلف من قطر إلى آخر. في بعض البلدان، تآكلت شرعية الرئيس القمعي نتيجة حركات المعارضة (لمعرفة المزيد عمّا يجري في مصر، انظر دراسة أباظة في هذا الكتاب). في بلدان أخرى، لم يقتصر الأمر على تشظّي نظام الحكم، بل إن الدولة نفسها معرّضة لخطر الانهيار (الأراضي الفلسطينية، العراق، الصومال). أخيراً، هناك أنظمة أصبحت أكثر قمعية تجاه المنظّمات الاجتماعية المدنية الموجودة فيها، وتجاه قادة المعارضة.

وبالرغم من كل ما قيل، فقد لا يكون بإمكان الباحثين فهم تلك التحوّلات المتعدّدة الاتجاهات دون إجراء دراسات ميدانية للمستويات الثلاثة من السياسي. فقد أدى الافتقار إلى مثل هذه الدراسات إلى إطلاق تعميمات فضفاضة[1]. على سبيل المثال، اعتُبر التنامي الحثيث لقطاع الجمعيات الأهلية في الوطن العربي أحد أعراض (Symptoms) "يقظة المجتمع المدني"، الذي اعتُبر بدوره إشارة وعاملاً وشرطاً لعملية الدمقرطة. وقد طالب بعض الباحثين، أكثر من مرة، بأن يقوم المجتمع المدني بإضعاف الدولة. ولا يرى هؤلاء إمكانية أن تكون منظّمات المجتمع المدني مكمِّلة للدولة، وأن تتعاون مع مؤسسات الدولة في ما يتصل بتقديم الخدمات ومشاريع التنمية وبرامج التوعية والتأييد، وأن تقوم هذه الجمعيات في الوقت نفسه بطرح البدائل لبعض توجّهات الدولة، بما في ذلك إمكانية أن تقوم بدور وسيلة المعارضة للنظام. والواقع أن تشظّي الفضاء السياسي يتيح لمنظمات المجتمع المدني

(1)Amani Qandil, Civil Society in the Arab World: Private Voluntary Organizations (Washington, DC: Civicus, 1995), and Ben Néfissa [et al.], NGOs and Governance in the Arab World.

والفاعلين اللامؤسساتيين فرصة اللجوء إلى أساليب بارعة لتحدّي بعض سياسات الدولة وأساليبها السياسية، وفرصة التحول إلى وسائل للتغيير الاجتماعي. وأعود إلى القول إن الدراسات ينبغي أن تشيّئ منظمات المجتمع المدني أو الدولة، بل أن تلحظ العلاقة الجدلية بينهما. وتعبِّر الباحثة الفرنسية مريم كاكتوس عن هذه الفكرة بوضوح، إذ تقول: "الدولة ليست أخاً أكبر (Big Brother)[*] كلّي القدرة يحكم ذاتياً في مواجهة مجتمعه، بل هي مؤسسة اجتماعية تاريخية، تسيِّرها المصالح الاجتماعية، وتشارك بدورها، بوسائل قد تكون قسرية إلى حدّ ما، في تحقيق المصالح الاجتماعية. ومن خلال الإصلاحات، تتغيّر الدول كما يتغير تمثّلها (Representation) أيضاً"[1].

ولكن غالباً ما تكون هناك مآزق عديدة. فجمعيات المجتمع المدني معرّضة دائماً لخطر الاستغلال والاستيعاب من قبل الدولة، ولا سيما عندما ترغب الدولة في التنكّر لمسؤوليتها الاجتماعية في تأمين السلع العامة. فجمعيات المجتمع المدني ليس مطلوباً منها ملء الثغر التي تخلقها النيوليبرالية العالمية. والدولة قد تسمح بحدوث بعض التغيير، لكنها لدى قيامها بذلك تترك البنى العميقة دون المساس بها، بل تتركها خفية عن الأنظار. يجب أن يكون دور جمعيات المجتمع المدني استراتيجياً، وعليها تطوير بدائل على جميع المستويات، وألا تتصرف

(*) (Big Brother) هو زعيم الحزب الحاكم المتسلط في Oceania، في رواية جورج أورويل (George Orwell) عام 1984. [المترجم].

(1)Myriam Catusse, "Bringing the State Back in?: Une perspective régionale des Rôles de l'Etat dans les Transformations sociales," (Unpublished Paper), paper presented at: Conférence "The Role of the State in Social Development", 2008.

لمجرد سدّ حاجة معينة، أو أن تكون مجرد مخمّد للصدمات، يدفعنا إلى التركيز على الأعراض، في حين تظلّ الأسباب الجذرية دون معالجة، ما يحرف مسار القوة التي نحتاج إليها لنصل إلى جوهر المشكلة. قد يحدث أحياناً في الوطن العربي أن لا يقتصر الأمر على استغلال منظّمات المجتمع المدني من قبل الدولة التي تسعى بنفسها إلى هذه الجمعيات، بل إنها تعزّز وجود مشاركة "آمنة" معها والتشاور معها، ولو بصورة زائفة، كنوع من سياسة الرضا عن النفس، وقد تلجأ بعض الحكومات والشركات إلى تأسيس جمعيات أهلية خاصة بها (جمعيات "أهلية" حكومية (GONGOs) وشركات مدنية، على التوالي) للتأثير في مسار الجدال والفعل السياسي محلياً وعالمياً. ولدى ممارسة جمعيات المجتمع المدني للسياسة الناعمة، عليها التزام جانب الحذر لكي تحافظ على تركيزها على السياق البنيوي، أي على منظومات الإنتاج والتوزيع غير العادلة التي تُبقي على التفاوت الاجتماعي. فتلك هي القضايا المرهقة والأكثر إلحاحاً.

أحياناً، قد تنكفئ منظّمات المجتمع المدني إلى المحلية، كنوع من الدفاع عن النفس، أو أنها تتحول إلى العالمية حصراً على حساب المستوى القومي. وتحدث بعض الارتباطات العالمية على حساب الارتباطات القومية، وهذا من شأنه إضعاف مسار وإمكانية التغيير الاجتماعي القومي. وعندما يصبح رؤساء الجمعيات الأهلية معولمين (Globalized)، تنشأ خطورة كبرى وهي انفصال تلك الجمعيات عن مجتمعها وعن جمهورها.